وفي بيت المال والمملوك للمسجد والموقوف عليه ولو على غير معين
وان وجبت نفقتهم والواجب من كل راس صاع وهو قدحان
بالمصري لا سبعي تقريبا هذا فيما يكال اما ما لا يكال كالاقط
والجبن فمعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو
خمسة ارطال وثلث بالبغدادي واربعة ارطال ونصف وربع رطل
وسبع اوقية بالمصري وانما يجزي صاع سليم من العيب فلا
يجزئ المعيب بنحو عفن او دوس او قدم غير طحنه او لونه او ريحه ولا
اقط فيه ملح يعيبه وان لم يفسد جوهره فان لم يعبه وجب بلوغ
خالصه صاعا ولا يجب الملح في الكيل ويجب كونه من غالب قوت البلد
سواء المعشر كالحب والتمر والزبيب وغيره كالاقط واللبن
والجبن فيشترط ان يكون في كل منها زبدة لبعض لثبوت بعض
المعشر والاقط في الحجاز وقيس بهما الباقي اما المخيض والتمن
واللحم والدقيق والسويق والاقوات التي لا زكوة فيها والاقط
واللبن والجبن الممزوج بالزبد فلا يجزئ شئ منها وان كان
قوت البلد لانه ليس في معنى ما نص عليه والعبرة في ذلك
بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدي لانها وجبت عليه ابتداء
ثم تحملها المؤدى فلا يجزئ من غالب قوت المؤدى عنه ولا
من غالب قوت محل المؤدي او قوته لتشوف النفوس الى الغالب
في ذلك المحل ومن ثم وجب صرف الفطرة لفقراء بلد المؤدى

عنه

قوله كل منها اي النقلة المذكورة وهي الاقط واللبن والجبن ومنه يعلم ان الاقط المعروف بالان بالمدينة المعروف بالمضيرة لا يجزيه لانه من مخيض

عنه لا بلد المؤدي فلو كان الرقيق والزوجة مثلا ببلد والسيد
او الزوج ببلد آخر صرفت من غالب قوت البلد الرقيق او الزوجة
على ستحق بلد هما لا بلد السيد او الزوج ويختلف الغالب باختلاف
النواحي والازمان والعبرة بغالب قوت البلد في السنة للغالب
وقت الوجوب ويجزئ الاعلى في الاقتيات وان كان انقص
في القيمة عن الادنى فيه ولا عكس فالتمر اعلى اقتياتا من
الزبيب والشعير اعلى منهما وان قدر على بعضه اي الصاع فقط
اي دون باقيه اخرجه وجوبا للخبر الصحيح اذا امرتكم بامر فاتوا
منه ما استطعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند
الضيق يجب ان يقدم نفسه ثم زوجته لان نفقتها اكد
ثم ولده الصغير ثم اباه وان علا ولو من قبل الام ثم الام
وانما قدمت اللام في النفقة لانها للحاجة واللام احوج واما الفطرة
فللتطهير والشرف والاب اولا بهذا فانه منسوب اليه ويشرف
بشرفه ويجوز انما لك ودون الولي التعجيل في زكوة الفطر
بعد دخول رمضان فيجوز اخراجها ولو في اول ليلة من رمضان
لانعقاد السبب الاول اذ هي تجب بسببين رمضان والفطر
منه فجاز تقديمها على احدهما دون تقديمها عليهما كزكاة
المال وسيأتي شرط اجزاء المعجل ولتبن احاديث الفطرة انها
وكونه بعد فجر يوم الفطر وقبل صلاة العيد ان فعلت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)